



P-ISSN: 1680-9300

E-ISSN: 2790-2129

المجلد (25)، العدد (3)

ص.ص 38-43

التناوب الصرفي في الفاظ العامة في قصد السبيل للمحيي (ت1111هـ) عرضاً وتحليلاً

زهراء محمود طه ياسين¹ ، أسامة محمد سويلم²

قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، الانبار، العراق.

المستخلص

يتناول هذا البحث ظاهرة التناوب الصرفي في الألفاظ العامة كما وردت في كتاب قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل للمحيي (ت1111هـ)، ساعياً إلى بيان مدى انتماء هذه الألفاظ إلى الفصحى. وركز على تحليل صيغ شائعة بين العامة، كـ "مبغوض" و "مهرج" و "مصان"، والتي وصفها بعض اللغويين بأنها عامية أو خاطئة، بينما تثبت الدراسة أنها قد تكون فصيحة إذا بُنيت على أصول ثلاثية أو أوزان صحيحة واردة في كلام العرب. اعتمد البحث على منهج تحليلي وصفي ومقارن، واستند إلى مصادر لغوية رصينة كالخليل، وابن فارس، والزبيدي، وكتب التصحيح، وشرح الفصح، لاستقصاء أصل هذه الصيغ. وقد توصل إلى أن التناوب الصرفي بين صيغ مثل: مفعول ومفعّل، أو فاعلة ومفعولة، هو ظاهرة أصيلة في العربية، وأن الكثير من الصيغ العامة تعود إلى لهجات فصيحة، أو إلى تصرفات مقبولة في علم الصرف. وتبرز أهمية هذا البحث في تصحيح بعض المفاهيم اللغوية حول العامة، وتقديم قراءة تأصيلية تثبت فصاحة بعض ما يُظن خطأً أو لحناً، مما يسهم في توسيع النظرة إلى العربية بوصفها لغة مرنة وقابلة للتطور في أطرها الداخلية.

الكلمات المفتاحية: التناوب الصرفي، ألفاظ عامية، المحيي، قصد السبيل، التصريف، العامة الفصيحة.

2. مشكلة البحث

1. المقدمة

هناك ألفاظ غيرت العامة صيغتها الصرفية فأبعدها المحمّون بصحة اللسان وحفظ اللغة من قيد الفصحى العربي، وعدوها عامية خاطئة، وهي في الأصل لغة من لغات العرب؛ ذلك لأن العرب الأوائل عندما جمعوا اللغة ركزوا على سبع قبائل؛ فضاع بذلك جزء من اللغة.

3. التحليل الصرفي للألفاظ

إن التغير بين الصيغ الصرفية هو أحد الظواهر الصرفية التي تتمثل في استعمال صيغة صرفية معينة مكان أخرى، لغاية معينة، كاختلاف اللهجات، أو عناية المتكلم بمعنى معين، أو لضرورة شعرية يلجأ الشاعر فيها إلى استعمال صيغة معينة مكان أخرى أكثر استعمالاً وشيوعاً، ومن المعلوم أنّ آية زيادة أو نقصان يطرأ على البنية الصرفية فهو دلالة على زيادة في المعنى (الرضي، 1975م: 83/1)، "ولو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة؛ إذ كلّ عدول عن صيغة إلى أخرى لابد أن يُصحبه عدول من معنى إلى آخر، إلا إذا كان ذلك لغة" (ياقوت، 2012م: 7)، ومن هنا ورد في بعض ألفاظ العامة تغير

بعد التناوب الصرفي من الظواهر اللغوية التي تعكس مرونة البنية الصرفية في اللغة العربية، إذ يسمح باستعمال صيغة صرفية محل أخرى بحسب السياق أو اللهجة أو الضرورة الشعرية. وقد لوحظ أن بعض الألفاظ العامة التي تغير فيها بناء الكلمة، تُعدّ - في نظر بعض اللغويين - خارجة عن الفصحى، رغم وجود شواهد عربية قديمة تثبت فصاحتها. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كشف الحدود الفاصلة بين العامي والفصحى في ضوء علم الصرف، بالتركيز على ما ورد في كتاب قصد السبيل للمحيي (ت1111هـ)، والذي وثّق عدداً من الألفاظ الشائعة ووصفها بالعامة.

مجلة بحوث مستقبلية

المجلد 25، العدد 3 (2025).

أُستلم البحث في 19 أيار 2025؛ قبل في 22 حزيران 2025

ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 27 تموز 2025

البريد الإلكتروني للمؤلف المراسل: Zah22h2014@uoanbar.edu.iq

في الصيغة الصرفية منها:

أ. بين مفعولة وقاعلة:

قال المحبي: "وقول العامة: اصطبل عامرة، بمعنى مغمورة، كهيئة راضية" (المحبي، 1982م: 1/ 194).

ورغم أن المحبي نسب (عامرة) إلى قول العامة، إلا أن عددًا لا بأس به من علماء اللغة قد قالوا بها، ومنهم الخليل، إذ قال: عمّر الناس الأرض، فيعمّرونها عِمَارَةً، فهي عامرة ومغمورة، ومن ذلك: العُمران (الخليل، 2010م: 2/ 137). وقد ذهب إلى ذلك الفارابي (الفارابي، 1985م: 2/ 111)، والأزهري (الأزهري، 2001م: 2/ 233)، والجوهري (الجوهري، 1979م: 2/ 757)، وابن فارس (ابن فارس، 1986م: 4/ 141).

قال ابن القوطية: "والأرض وجدتها عامرة"، بينما يرى ابن فارس إن لفظة (عامرة) محمولة على الفعل: (عمّرت الأرض)، والمغمورة، محمولة على الفعل: (عمّرت الأرض)، فيقال: عامرة، ومعمورة، المصدر والاسم منه على عمّران (ابن قوطية، 1972م: 18).

هذه رجائي وهذي مضّر عامرة وأنت أنت وقد تأذيت من كُتب

وقد وردت هذه الصيغة عند الزمخشري، إذ قال: "وقد وقص الرجل: إذا سقط من دابته فاندقت عنقه... وأما الواقعة في حديث على عليه السلام، فمعناه: الموقوفة" (الزمخشري، 1993م: 1/ 113-114).

فمن خلال ما ورد يمكن أن تثبت أن اللفظة العامية فصيحة، إذ وردت صيغة فاعل، وأريد بها معنى مفعول، وهو من كلام العرب الفصحاء.

ب. بين مفعول ومفعّل:

قال المحبي: "المُضَنّ: بمعنى المحفوظ، من غلط العامة، والصواب: مَضُون" (المحبي، 1982م: 2/ 474).

وقد ذهب إلى ذلك ابن السكيت، وابن دريد، والأزهري، والصاحح، وابن بَرّي، وابن هشام اللخمي، وابن الجوزي، وغيرهم (الصفدي، 1987م: 484)، جاء في غلط الفقهاء: وتقول: ثوب مَضُون، ولا تقل: مُضَنّ، وكذلك قال ابن الجوزي: والعامة تقول: فلان مُضَنّ من كذا، إنما هي مَضُون (ابن الجوزي، 2004م: 171)، ويقال: صَوْن: صَان الشيء، أَصُونُهُ صَوْنًا وصِيَانُهُ، فهو (مَضُون) على النقص هو القياس، وعلى التام شاذ، وهو لغة تميم (الزبيدي، 2002م: 35/ 318). وذكر الحريري قوْلهم: "يقولون لما يُضَنّ: هو مُضَنّ، والصواب فيه: مَضُون"، ثم استشهد بقول علي بن الجهم:

يُضَحِّكُ مِنْهُ عِزُّهُ لَمْ يَضُنْهُ وَيَزَيِّعُ مِنْكَ فِي عِزِّهِ مَضُون

(الحريري، 1998م: 70).

ثم قال: (مَضُون) اسم مفعول للفعل (صَان)، والذي أصله (صَوْن)، من باب (قال)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، وأعلوا اسم الفاعل منه، فقالوا: صَائِن، والأصل: صَاوِن، فلما أعلوا الفعل والفاعل أعلوا اسم المفعول منه، فقالوا: مَضُون، والأصل فيه مَضَوُون، فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها، واجتمع واوان ساكنان، فاضطر

إلى حذف أحدهما، واختلف أيضًا في الواو المحذوفة، فعند سيبويه (سيبويه، 1988م: 3/ 144)، الواو الثانية هي المحذوفة، وعند الأخفش (الأخفش، 1989م: 2/ 179)، إن المحذوفة هي الواو الأولى، وأضاف الحريري: فإن قيل لأي معنى فعلوا ذلك، فيكون الجواب: أنهم أعلوا المفعول من صَان قصدًا كما أعلوا فعلية (الماضي والمضارع)، واسم الفاعل منه؛ لأن الأصل في صَان هو (صَوْن)، والدليل على ذلك قولك: صنت الثوب، فيتعدى إلى المفعول؛ لأن فعلت بضم العين لازمة لا تتعدى إلى مفعول، فلان يقال: كَرِمْتُ زَيْدًا، وقالوا في المضارع منه: يَصُون، والأصل: يَصَوْن، كَيَحْزَن، فنقلوا حركة الواو إلى الحرف الذي قبلها، وكذلك اسم الفاعل، فقالوا: صَائِن، والأصل: صَاوِن، فلما أعلوا ذلك كله، اتبعوه بإعلال المفعول (الحريري، 1999م: 70-71)، ورفض اللغويون استعمال (مُضَنّ) اسمًا مفعولًا للفعل صَان واعتبروه خطأ مرفوضًا، ولفظًا عاميًا كما يتنا، وعلل أحمد مختار ذلك بقوله: إن لفظة (مُضَنّ) اسم مفعول للفعل (أَصَان) وليس (صَان)، وهذا لم يرد في المعاجم العربية (مختار عمر، 2008م: 1/ 704)، إذ جاء في أسفار الفصح: كل ما كان ماضيه على أَفْعَل (بالألف)، كان اسم المفعول منه: (مُفْعَل) بضم الميم، وفتح العين، نحو أَكْرَمُ مُكْرَم (الهروي، 1999م: 1/ 192).

وعلى الرغم من تحطئة اللغويين والصرفيين لتلك اللفظة إلا أن الجمع اللغة المصري قد أجاز المفعول (مُضَنّ) من الفعل صَان، كما ورد في معجم الصواب اللغوي (مختار عمر، 2008م: 1/ 719).

ولفظة (مَضُون) بمعنى (محفوظ) من فعل ثلاثي مجرد (صَان)، وليس من الفعل (أَصَان)؛ لذلك عدّها العلماء من أخطاء العامة، مرغوب عنها في اللغة العربية الفصحية.

ت. بين مفعول ومفعّل:

قال المحبي: "المَبْغُوض: من بَغَضَ، خطأ، كَمَبْغُوب، وَمَبْغُود؛ لأن بَغَضَ لازم" (المحبي، 1982م: 2/ 439).

وهذا مما خطأه المحبي وقصد به لفظ عامي، وقد وردت اللفظة غير فصيحة عند نخبة من علماء اللغة، ومنهم الزبيدي (الزبيدي، 2001م: 317)، وأبو حيان التوحيدي (التوحيدي، 1986م: 5/ 118)، وابن هشام اللخمي (اللخمي، 1988م: 295)، قال الزبيدي: ومن مفاض اللحن الشنيع قوْلهم: عمل مفسود، ورجل مَبْغُوض، والصحيح أن يقال: عمل مُفسد، ورجل مَبْغُض؛ لأن مفعول الرباعي (أفعل) يبنى على مُفْعَل (الزبيدي، 2001م: 317).

وكذلك الحريري وصفها بالحن الشنيع، وأضاف: "كما يقولون في أَكْرَمُ مُكْرَم، على مُفْعَل، وَأَضْرَمَ على مُضْرَم، كذلك أَبْغَضَ، يكون اسم المفعول منه على مَبْغُض، وأفسد على مُفسد؛ لأن أصول الأفعال الرباعية يبنى المفعول منه على وزن (مُفْعَل) (الحريري، 1999م: 44).

فلا يجوز بناء المفعول للفعل أَبْغَضَ على مَبْغُوض، وقد قيل في معنى لفظة الشَّائِف: "وأما الشَّائِف فالمَبْغُض، ولا تقل المَبْغُوض؛ لأنه لا يقال بَعْضَه، هذا لفظ العامة، وهو مردود عند البصراء بالأصول"، وكذلك لفظي مَوْدُوع ومَوْجُوع خطأ عند اللخمي، وصوّبها بقوله: والصواب قلب مَوْجُوع، ورجل مَبْغُض، ومال مَوْدُوع، من أوجع، وأبغض، وأودع (اللخمي، 1988م: 295).

وعلى الرغم من رفض اللغويين لفصاحة (مَبْغُوض)، إلا أنها وردت في بعض كتب الأدباء، وفي بعض معاجم اللغة القديمة والحديثة، فقد قال ابن دريد في شرح معنى لفظة (مَشْنُوء): "ورجل مَشْنُوء: مَبْغُوض" (ابن دريد، 1987م: 2/ 1099).

دريد: "والبشر هو الغص من كل شيء، أما الداء الذي يُسمى (الباسور) فقد تكلمت به العرب، وأحسب أن أصله مُعَرَّب" (ابن دريد، 1987م: 308/1).

ومع ذلك فإن ابن دريد لم يحزم بكون اللفظة معربة، إنما وضعها موضع شك في فصاحتها، وقد وردت اللفظة في كتب الجاحظ (الجاحظ، 1989م: 155)، وذكرها أيضًا الجوهري، وابن الأثير، والفيومي، والفيروزآبادي في معاجمهم على أنها داء وتجمع على بواسير، ولم يصرحوا بكونها أعجمية أو معربة.

بينما الذين أقروا بكونها أعجمية معربة: الخليل (الفراهيدي، 2010: 251/7) وتبعه أبو منصور (الازهري، 2001م: 287/12)، وابن عباد (الصاحب بن عباد، 1994م: 314/8)، وابن منظور (ابن منظور، 2016م: 59/4)، والزبيدي (الزبيدي، 2001م: 172/10)، إذ اتفقوا على كونها لفظة أعجمية معربة بمعنى علة أو داء يحدث في المقعدة.

وبعدما أسهنا القول في أصل الكلمة من جهة عربيتها أو أعجميتها حتى نصل إلى أن قول العامة مُبوسر، هل هو فصيح، أم لا؟، وقد ذهبنا إلى نتيجة تنفيد بأن اللفظة أعجمية معربة، ويؤيد ذلك الرأي إن أصل الكلمة الثلاثي (بسر) بمعانيه: (الغص من كل شيء، وبه سمي الرجل بسرًا، وكذلك بسر التخل، وماء بسر: قريب عهد بالسحاب، ويقال: امرأة بسرّة وغلّام بسر إذا كانا شابين طريين. والبسور: العبوس وفي التنزيل: "ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ" المشر: 22، ورجل بسر: كره الوجه والمنظر وكذلك بسور)، لا يقترب من معنى الباسور الذي هو داء، إضافة إلى ذلك أن الباسور قد عُرف أيضًا بالناسور والباصور، فيكون أصل اللفظة (بسر أو سر)، فاللفظان فصيحان في اللغة العربية، لا يقترب معناها من معنى هذا الداء، إنما اللفظة أعجمية معربة أشتق منها (مُسُور ومُبوسر)؛ للدلالة على اسم المفعول الذي فعل به هذا الداء (عبد الرحمن، 2012م: 352).

ج. بين فَعَلَّ ومُفَعَّل:

قال المحبّي: "البَهْرَج: الباطل الرديء، فارسي مُعَرَّب (نَهْرَه)، وقيل: هندي مُعَرَّب (نَهْلَه) فنقل إلى الفارسي، فقيل: (نَهْرَه)، ثم عُرِبَ، وفي حديث الحجاج: أنه أُتي بجراحٍ لؤلؤٍ بهَرَج (ابن الأثير، 1979م: 166/1)، أي: رديء، وله معاني أخرى، ويقال فيه: (نَهْرَج) و(مُهْرَج)، وجمعه: نَهْرَجَات وبَهْرَج ... والعامة تقول: مُهْرَج، وليس بشيء، ويقال: ماء مِهْرَج للواردن، أي: لا يمتع منه شيء، فيجوز أن يكون الشيء المِهْرَج كأنه طرح فلا يتنافس فيه" (المحبّي، 1982م: 312/1).

وهو في الأصل قول الخفاجي، غير أن النص في شفاء الغليل: "والعامة تقول: بهَرَج" (الخفاجي، 1971: 62)، وليس (مُهْرَج) كما نقله المحبّي، وقد أضاف الأخير إلى النص حديث الحجاج، وفي إسفار الفصيح: "والعامة تقول: نهرج" وقال ابن فارس: إن (نهرج) كلمة غير عربية صحيحة؛ لذلك لم يكن لها بناء فيها (ابن فارس، 1986م: 1/333)، وقال عنها ابن هشام اللخمي إنها حرف فارسي، وأصله (نهره)، وهو مردود عند العرب (اللخمي، 1988م: 258)، بينما ذكرها ابن القطاع في بناء الفعل تَفَعَّل، قال: وعلى وزن تَفَعَّل: كدَهرم نَهْرَج، للزائف، وقد ذكره المطرزي في المعرب: "درهم مِهْرَج، أي نهرج، ولم أجده بالنون إلا له" (المطرزي، 1979م: 92/1)، ويرى أبو حيان الأندلسي أن النون في (نهرج) أصلية، ووزنها: (فَعَّل) (الأندلسي، 1998م: 203/1). أما ابن قتيبة كون أصل الكلمة فارسي من (نهره) (ابن قتيبة، 1978م: 707/3)، وذهب إلى ذلك صاحب الجهرة (ابن دريد، 1987م: 1113/2)، وابن

وذكرها أيضًا الخوارزمي (الخوارزمي، 1991م: 441-444)، والنيسابوري (النيسابوري، 2001م: 154)، وغيرهم (الهاشمي، 2007م: 97)، أما في المعاجم المعاصرة فقد قال أحمد مختار عمر في معجمه: بَغَضٌ، يَبْغِضُ بَغْضًا، أي: كره، ومُثَّتْ، وأعرض عن الشيء، والفاعل منه: باغض، والمفعول منه: مَبْغُوض، وَيَبْغِضُ وَمُبْغِضٌ، بينما أورد اللفظة في معجم الصواب في موضوع: استفعال (فَعَلَ) بمعنى (أَفْعَلَ)، ونعتها بالمرفوضة؛ لاستخدام (فَعَلَ) بدلًا من (أَفْعَلَ) (مختار عمر، 2008م: 228/1)، وهي فصيحة في حال كونها مفعولًا للفعل الثلاثي بَغَضَ لا أَبْغَضَ، وهذا الفعل وارد عند العرب، إذ قال ابن منظور: البَغْضُ هو نقيض الحب، ويقال: قد أَبْغَضَهُ وَبَغِضَهُ، وَبَغِضَهُ عَنْ ثَلَبٍ وحده، إذ قال في تفسير قوله تعالى: "قَالَ إِنِّي لَعَلَّكُمْ مِنَ الْغَالِينَ" (سورة الشعراء: الآية 168)، الغالين بمعنى الباغضين، وهو دليل على أنه يعد الفعل (بَغَضَ) لغة، وقال: لولا أنه يعدّها لغة لقال من المَبْغِضِينَ، لا من الباغضين، والبعوض تعني المَبْغِض، وانشد سيبويه:

وَلَكِنْ بَغُوضٌ أَنْ يَقَالَ عَدِيمٌ

(سبويه، 1988م: 297/2).

وهذا دليل على أن (بَغَضَ) لغة؛ كون الفَعُول تأتي من فاعل على الأكثر لا مُفْعَل، وما يؤيد كون الفعل (بَغَضَ) لغة، فقد ذكره ابن فارس في المقائيس، فقال: "ويقولون: بَغُوضٌ جدّه مثل عَثَرٌ" (ابن فارس، 1986م: 130/1)، وكذلك ورد في المخصص في قول ابن سيده: "وقد بَغُضَ بَغَاضَةً وَبَغُضَ فَهُوَ بَغِضٌ" (ابن سيده، 1996م: 84/4)، وقد ذكره الزبيدي بقوله: "وبَغُضَ، كَنَصَرَ، وَكَرَمَ، وَفَرَحَ، فهذا كله يؤكد أن (بَغُضَ) هو لغة واردة في كلام العرب (الزبيدي، 2001م: 247/18).

فما سبق، نستنتج إن لفظة (مَبْغُوض) فصيحة؛ لوجود الفعل (بَغُضَ) الثلاثي، ففيها اسم مفعول من الثلاثي، أما إذا بنيت من الرباعي (أَفْعَلَ)، فهي خاطئة لإجماع العلماء، فقد قال أحمد مختار عمر ما نصه: "كلمة (مَبْغُوض) فصيحة؛ لوجود الفعل (بَغُضَ) الثلاثي، ففيها اسم مفعول من الثلاثي، وأما (مُبْغِضٌ) فهي اسم مفعول من (أَبْغَضَ)، وكلا الفعلين فصيح وموجود في المعاجم" (مختار عمر، 2008م: 655/1).

ث. بين مَفْعُول ومُفْعَوْل:

قال المحبّي: الباسور: "وبالصاد، أعجمي أو معرب، داء معروف، والجمع بواسير، وقد تكلمت به العرب، وقال أبو منصور (الجواليقي، 1990م: 106): وصاحبه مبسور كما وقع في حديث البخاري، وصححه الشراح، وقول الأطباء وبعض العوام: مُبوسر، خطأ، قال ابن طليق من المولدين:

عَادَزْتُ سَرْمَكَ الْمُبُوسَرَ مَهْدٌ مِ الْتَوَاجِي مِنْ طُولِ كَرٍ وَقَرٍ

(المحبّي، 1982م: 245/1).

والكلام للخفاجي منقول بنصه من كتابه شفاء الغليل (الخفاجي، 2011م: 64)، والوارد في حديث البخاري: بَوَاسِيرٌ وليس مَبُوسَر، جاء في الحديث: ((حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُكَنَّبِ عَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ رَجَى اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الصَّلَاةِ فَقَالَ صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ)) (البخاري، 1985م: 48/2)، لكته ورد في النهاية لفظه (مَبُوسَر)، جاء في حديث عمران بن حُصَيْن: ((وَكَانَ مَبُوسَرًا))، أي: به المرض المعروف بالبواسير، قال ابن

6. الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة التي تسلط الضوء على ظاهرة التناوب الصرفي في اللغة العربية، لا سيما فيما يتعلق بالألفاظ التي وصفت بأنها عامية. فقد تبين أن التغيير بين الصيغ الصرفية والتناوب بينها يمثل أحد مظاهر التوسع والتنوع في البنية الصرفية العربية، كما في استعمال "راضية" بمعنى "مرضية".

كما أظهرت النتائج أن ما تنسبه العامة من تغيير في الصيغ الصرفية قد لا يكون بالضرورة خطأ لغوياً؛ إذ إن بعض هذه الألفاظ يُعد فصيحاً ومستنداً إلى أصول لغوية صحيحة، في حين أن البعض الآخر قد يخرج عن قواعد الصرف العربي المألوف.

وتؤكد الدراسة أيضاً أن الألفاظ الأعجمية المعربة تخضع في كثير من الأحيان لأوزان اللغة العربية وقواعدها الصرفية، مما يجعل من غير الدقيق استبعادها من الفصاحة لمجرد اختلاف أصلها اللغوي. ومن ذلك لفظة "المُبْهَج"، التي وصفها المحبّي بأنها عامية، بينما تبين أن لها جذوراً واضحة في المعاجم والكتب اللغوية، مما يمنحها مشروعية فصحة داخل النسق الصرفي العربي.

وبذلك، تسهم هذه الدراسة في إعادة النظر في بعض الأحكام اللغوية التقليدية، وتدعو إلى تبني منظور أوسع وأكثر مرونة في التعامل مع ظاهرة التناوب الصرفي في اللغة العربية.

المصادر:

- السامرائي، فاضل صالح مهدي. (2007). معاني الأبنية. دار عمار للنشر والتوزيع.
- ابن الأثير، المبارك بن محمد أبو السعادات محمد الدين، & ابن الأثير، محمد الدين المبارك بن محمد. (1905). النهاية في غريب الحديث والأثر (Vol. 1). "ال" مطبعة الخيرية.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. (2006). تقويم اللسان (تحقيق عبد العزيز مطر). دار المعارف.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. (1985). غريب الحديث (تحقيق عبد المعطي أمين القلعجي). دار الكتب العلمية.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. (2002). إصلاح المنطق (تحقيق محمد مرعب). دار إحياء التراث العربي.
- ابن القوطبة، محمد بن القاسم. (1952). كتاب الأفعال (تحقيق علي فوده). مكتبة الخانجي.
- ابن بري، عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، ابن أبي الوحش. (1987). غلط الضعفاء من الفقهاء (تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن). عالم الكتب.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. (2006). الخصائص (تحقيق محمد علي النجار). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (1953). المنصف. دار إحياء التراث القديم.
- ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان. (1998). تصحيح الفصحى وشرحه (تحقيق محمد بدوي المختون). المجلس الأعلى للشتون الإسلامية.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي. (1987). جمهرة اللغة (تحقيق رمزي منير بعلبكي). دار العلم للملايين.
- ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي. (1996). المختصص (تحقيق خليل إبراهيم جلال). دار إحياء التراث العربي.
- ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي. (2000). المحكم والمحيط الأعظم (تحقيق عبد الحميد هندواوي). دار الكتب العلمية.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين. (1986). مجمل اللغة لابن فارس (تحقيق زهير عبد المحسن سلطان). مؤسسة الرسالة.

4. النتائج

- 1) إنّ ما كل ما قالته العامة هو غير فصيح، إنما قد يكون داخلياً ضمن لغات العرب.
- 2) التغيير بين الصيغ الصرفية في الألفاظ العربية فعل وارد في كلام العرب كقولهم عامرة بمعنى معمورة، وراضية بمعنى مرضية.
- 3) إنّ الألفاظ الأعجمية المعربة، تلحق بالأوزان العربية، في اشتقاقاتها وتصريفاتها، فلا يمكن أن نعد لفظة غير العامة صيغتها الصرفية من الألفاظ الخارجة عن اللغة، كقولهم: المُبْهَج في مَبْهَج، إذ عدها المحبّي عامية، وتصريفاتها موجودة في كتب اللغة كما بينّا.

5. مناقشة البحث

كشفت الدراسة أن كثيراً من الألفاظ التي صنفها المحبّي على أنها عامية خاطئة، تعود في أصلها إلى جذور فصيحة. فعلى سبيل المثال، "مبغوض" قد تكون صحيحة إن بُنيت من الفعل الثلاثي "بَغَضَ"، وكذلك "عامرة" تأتي في لغة العرب بمعنى "معمورة". وقد ظهر أن التناوب بين صيغ: مفعول/مفعلة، فاعلة/مفعولة، فاعل/مُفعل، لا يخرج بالضرورة عن قواعد الصرف العربي. كما بينت الدراسة أن بعض الألفاظ الأعجمية قد تعربت وخضعت للأوزان العربية، وبالتالي لا يجوز إخراجها من دائرة الفصاحة لمجرد كونها ذات أصل غير عربي.

- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (1979). معجم مقاييس اللغة (تحقيق عبد السلام محمد هارون). دار الفكر.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (1397هـ). غريب الحديث (تحقيق عبد الله الجبوري). بغداد: مطبعة العاني.
- ابن مكي، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي (1990م). تنقيف اللسان وتلقيح الجنان. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (1414هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (2001م). تهذيب اللغة (تحقيق محمد عوض مرعب). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الصبتان، محمد بن علي، الشافعي، أبو العرفان (1997م). حاشية الصبتان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (1998م). شرح الأشموني لألفية ابن مالك. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (1992م). الزاهر في معاني كلمات الناس (تحقيق حاتم صالح الضامن). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق رجب عثمان محمد). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (1993م). صحيح البخاري (تحقيق مصطفى ديب البغا). دمشق: دار ابن كثير، دار اليمامة.
- التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي (1988م). البصائر والذخائر (تحقيق وداد القاضي). بيروت: دار صادر.
- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناي بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (1410 هـ). البرصان والعرجان والعميان والحوالان. بيروت: دار الجيل.
- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناي بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (2003م). الرسائل الأدبية. بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- الجارم، علي، وأمين، مصطفى (د. ت). النحو الواضح في قواعد اللغة العربية. الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن مالك الطائي الجبائي، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، جمال الدين (2002م). إيجاز التعريف في علم التصريف (تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم). إعادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (1987م). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار). بيروت: دار العلم للملايين.
- الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (1998م). درة الغواص في أوهام الخواص (تحقيق: عرفات مطرجي). بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- الحميري، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (1999م). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي اليربائي، يوسف محمد عبد الله). بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي (1982م). غريب الحديث (تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرابوي). دمشق: دار الفكر.
- الخوارزمي، أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمي (1418هـ). مفيد العلوم ومبيد الهموم. بيروت: المكتبة العصرية.
- al-Nu'aymī, U. M. S. (2014). الدراسات الصرفية في شروح الفصح: للهروي و الزمخشري و اللبلي،... دراسة وصفية تحليلية (Doctoral dissertation), مؤسسة الرسالة ناشرون.
- الدميري، كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري أبو البقاء الشافعي (2008). شرح لامية العجم للدميري (تحقيق جميل عبد الله عويضة).
- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (1999). مختار الصحاح (تحقيق يوسف الشيخ محمد). المكتبة العصرية - الدار النموذجية.
- الرضي، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (1975). شرح شافية ابن الحاجب (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد). دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الرضي، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (1975). شرح شافية ابن الحاجب (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد). دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (2001). تاج العروس من جواهر القاموس. وزارة الإرشاد والأبناء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (1998). أساس البلاغة (تحقيق محمد باسل عيون السود). دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الشباني، أبو عمرو إسحاق بن مرار الشباني (1974). الجيم (تحقيق إبراهيم الأبياري). الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أليك الصفدي (1987). تصحيح التصحيح وتحرير التحريف (تحقيق السيد الشرفاوي). مكتبة الخانجي - القاهرة.
- الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (2003). معجم ديوان الأدب (تحقيق أحمد مختار عمر). دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة - مصر.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي (2011). العين (تحقيق مهدي الخزومي، وإبراهيم السامرائي). دار ومكتبة الهلال.
- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (2005). القاموس المحيط (تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة). مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم المحوي، أبو العباس (1431هـ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية - بيروت.
- القسطنطيني، علي بن لالي بالي بن محمد القسطنطيني الحنفي، المعروف بمنق (1987). خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام (تحقيق حاتم صالح الضامن). عالم الكتب - بيروت.
- اللخمي، ابن هشام اللخمي (2003). المدخل إلى تقويم اللسان (تحقيق حاتم صالح الضامن). دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.
- المحبي، محمد الأمين بن فضل الله المحبي (1994). قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل (تحقيق عثمان محمود الصيني). مكتبة التوبة.
- مختار عمر، أحمد مختار عمر (2008). معجم الصواب اللغوي: دليل المتق العري. عالم الكتب، القاهرة.
- مختار عمر، أحمد مختار عبد الحميد عمر (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب.
- المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين المطرزي (1979). المغرب في ترتيب المعرب (تحقيق محمود فاحوري، وعبد الحميد مختار). مكتبة أسامة بن زيد، حلب - سوريا.
- النعمي، أسامة محمد سويلم النعمي (2014). الدراسات الصرفية في شروح الفصح للهروي والزمخشري واللبي. مؤسسة الرسالة ناشرون.
- النيسابوري، أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري (1985). عقلاء المجانين (تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول). دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (2007). جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدع. المكتبة العصرية، بيروت.
- الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (1420هـ). إسفار الفصح (تحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش). إعادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

Morphological Alternation in Colloquial Terms in Qaṣd al-Sabīl by al-Muḥibbī (d. 1111 AH): Presentation and Analysis



P-ISSN: 1680-9300
E-ISSN: 2790-2129
Vol. (25), No. (3)
pp. 38-43

¹Zahraa M. Taha

²Osama M. Suwailem

Department of Arabic Language, College of Education for Humanities, University of Anbar, Anbar, Iraq.

Abstract:

This study examines the phenomenon of morphological alternation in colloquial terms as found in *Qaṣd al-Sabīl fīmā fī al-Lughā al-ʿArabiyya min al-Dakhīl* by al-Muḥibbī (d. 1111 AH). It seeks to determine the extent to which these terms can be considered part of Classical Arabic. The focus is on analyzing commonly used colloquial forms such as *mabghūḍ* ("hated"), *mubharraj* ("glittered"), and *muṣān* ("protected"), which some linguists have labeled as incorrect or non-standard. However, the study argues that these forms may indeed be valid and linguistically sound when built on trilateral roots or established Arabic morphological patterns.

The research adopts a descriptive, analytical, and comparative methodology, relying on authoritative linguistic sources such as al-Khalīl, Ibn Fāris, al-Zabīdī, books of correction (*taṣḥīḥ*), and commentaries on al-Faṣīḥ to trace the origins of these forms. The study concludes that morphological alternation—between patterns such as *maḥūl* and *maḥal*, or *fāʿila* and *maḥūla*—is an inherent phenomenon in Arabic. Many colloquial forms can be traced back to authentic Arabic dialects or accepted morphological constructions.

The significance of this research lies in correcting certain linguistic assumptions about colloquial Arabic, and offering an etymological reading that demonstrates the eloquence (*faṣāḥa*) of what is often considered incorrect or corrupt usage. This contributes to a broader understanding of Arabic as a flexible language capable of internal development.

Keywords: Morphological Alternation, Colloquial Terms, Al-Muḥibbī, *Qaṣd Al-Sabīl*, Morphology, Eloquent Colloquial Arabic.

How to Cite: Taha, Z. M., & Suwailem, O. M. Morphological Alternation in Colloquial Terms in *Qaṣd al-Sabīl* by al-Muḥibbī (d. 1111 AH): Presentation and Analysis . PROSPECTIVE RESEARCHES. <https://doi.org/10.61704/pr.513>